الأمم المتحدة

A/C.4/58/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
8 November 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لوديل .....(أوروغواي)

المحتويات

طلبات الاستماع

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى)*

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة*

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

* البنود التي قررت اللجنة أن تدرسها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-54449 (A)

0354449

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

طلبات الاستماع (A/C.4/58/2 و Add.1، A/C.4/58/3، A/C.4/58/4 و Add.1-9)

١ - **الرئيس:** استرعى انتباه أعضاء اللجنة إلى طلب الاستماع المتعلق بمسألة جبل طارق، الوارد في الوثيقتين A/C.4/58/2 و Add.1. وفي حالة عدم وجود اعتراض، سيعتبر أن اللجنة تود الموافقة على الطلب.

٢ - لقد تقرر ذلك.

٣ - **الرئيس:** قال إن طلب استماع يتعلق بمسألة جزر كايمان قد ورد في الوثيقة A/C.4/58/3. وإذا لم يسمع أي اعتراض، فسيعتبر أن اللجنة تود الموافقة على الطلب.

٤ - لقد تقرر ذلك.

٥ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى ١٠ طلبات استماع تتعلق بمسألة الصحراء الغربية واردة في الوثائق A/C.4/58/4 و Add.1-9 وإذا لم يسمع أي اعتراض، فسيعتبر أن اللجنة تود الموافقة على الطلب.

٦ - لقد تقرر ذلك.

مناقشة عامة لجميع البنود المتعلقة بإنهاء الاستعمار

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى) (A/58/23 (Part II))، الفصول من الثامن إلى العاشر، A/58/23 (Part III) الفصل الثاني عشر (الأجزاء من دال إلى واو)؛ (A/58/17؛ المذكرة ٣/١)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، (A/58/23 (Part II))، الفصل السابع، A/58/23 (Part III)، الفصل الثاني عشر (الجزء ألف)، A/58/69)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/58/23 (Part II))، الفصل الخامس، A/58/23 (Part III) الفصل الثاني عشر (الجزء باء))

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبط بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/58/23 (Part II))، الفصل السادس، A/57/23 (Part III)، الفصل الثاني عشر (الجزء جيم)، A/58/66; A/C.4/58/CRP.1)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/58/23 (Part II) الفصل السادس، A/57/23 (Part III)، الفصل الثاني عشر (الجزء جيم)، A/58/66; A/C.4/58/CRP.1)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/58/71).

٧ - **السيد زولو كيلو أبي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إنه رغم التقدم الملموس الذي أُنجز في مجال إنهاء الاستعمار، فإن طريق المستقبل لا يزال محفوفا بالعقبات وسعيا إلى تجاوز تلك العقبات، فقد حثّ السلطات القائمة بالإدارة على المساهمة بهمّة في أعمال اللجنة الخاصة، وعلى أن تأذن لبعثات تابعة للأمم المتحدة بأن تزور على نحو منتظم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأهاب أيضا بأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المشاركة بنشاط في المشاريع الإنمائية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وطلب أخيرا إلى المجتمع الدولي أن يُعزز

أنشطة التثقيف والإعلام المتعلقة بالحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ليس فقط في أوساط الشعوب المعنية مباشرة، بل أيضا لدى الشعوب الأخرى عبر العالم، كيما تشارك تلك الشعوب بهمة في الاحتفال السنوي بأسبوع التضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ودعا في الأخير إلى التعجيل بتنفيذ خطة العمل الواردة في الوثيقة A/56/61 على نحو فعال. واختتم بتذكير جميع الدول الأعضاء أن التمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتجلى في أكمل صوره في التمتع الحقيقي بالحقوق الثابتة في تقرير المصير والاستقلال.

٨ - **السيد أونوني** (نيجيريا): قال إنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتسهيل منح الاستقلال للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ودعا السلطات القائمة بالإدارة إلى أن تكون أكثر تجاوبا مع التطلعات المشروعة لشعوب تلك الأقاليم. وجدد التأكيد على تأييد بلده الكامل لجميع القرارات والأحكام الهادفة إلى القضاء التام على الاستعمار.

٩ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، قال إن نيجيريا تؤكد مجددا دعمها لعملية الاستفتاء التي ترعاها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأضاف أن خطة التسوية التي اشتركت في وضعها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتي شكلت أساسا لمشاركة بلده في عملية بعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية، هي أقوى ضامن لحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير. وقال إن بلده يُرحب باعتماد قرار مجلس الأمن ١٤٩٥ (٢٠٠٣) الذي أكد بموجبه المجلس تأييده لخطة السلام لتقرير مصير الصحراء الغربية.

١٠ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال إنه إذا كان ثمة من مجال أحرزت فيه المنظمة نجاحا مشهودا يحق لها أن تفخر به، فما من شك في أنه مجال إنهاء الاستعمار. ومع هذا، فإن شعوب الأقاليم الستة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا تزال ترزح تحت الاحتلال أو الإدارة الأجنبيين في مناطق مختلفة من العالم، في انتظار ممارستها لحقها المقدس في تقرير مصيرها على غرار الشعوب الأخرى. وهذا هو الشأن بالنسبة لشعب الصحراء الغربية، الذي كدّرت العقبات طريق إنهاء استعماره.

١١ - وقال إن عملية الاستفتاء المنصوص عليها في خطة التسوية التي تم التفاوض بشأنها برعاية الأمم المتحدة، والتي أحيتها اتفاقات هوستن الشهيرة، تعثرت من جديد، حيث تحولت إجراءات الطعون إلى عملية لتحديد الهوية. فمشروع الاتفاق الإطاري، الذي يمنح استقلالا ذاتيا محدودا جدا، لم يقبل به مجلس الأمن الذي طلب في قراره ١٤٨٠ (٢٠٠٢) إلى المبعوث الشخصي للأمين العام أن يُقدم إليه مقترحا جديدا بشأن ”تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية“. وكانت خطة السلام المتعلقة بتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، التي قدمها السيد جيمس بيكر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى الطرفين والدول المجاورة، مقترحا نزيها ومتوازنا يستجيب على نحو مُرض للولاية التي عهد بها مجلس الأمن إلى المبعوث الشخصي بموجب القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢). وأضاف أن بلده يؤيد بقوة تلك الخطة، وأنه مستعد، حسبما طلب إليه في قرار مجلس الأمن ١٤٩٥ (٢٠٠٣)، لمواصلة التعاون، بوصفه دولة مجاورة، مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي بهدف إنجاح الحل المقترح، بعدما أصبح يحظى، عن طريق مجلس الأمن، بالتأييد الكامل للمجتمع الدولي. واستطرد قائلا إن وفده يتوقع من اللجنة الرابعة ومن الجمعية العامة، اللتين دأبتا على مساندة حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير، أن تقدما دعمها الكامل لخطة السلام المتعلقة بتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وأن تضُما جهودهما إلى جهود مجلس الأمن الرامية إلى تنفيذ الخطة بأسرع ما يمكن كيما يتمكن شعب الصحراء

الغربية من تقرير مصيره بحرية، وتسود أخيرا الدعوة إلى تحقيق الوئام أجواء المنطقة.

١٢ - **السيد نامبيار** (الهند): قال إنه رغم كون إنهاء الاستعمار يمثل أحد أكبر نجاحات الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة، أعلنت مع ذلك، في قرارها ٥٥/١٤٦ المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الفترة الفاصلة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ عقدا دوليا ثانيا للقضاء على الاستعمار. وأضاف أن الأقاليم المتبقية الستة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا تفتأ تذكر بأن إنهاء الاستعمار لم يكتمل بعدُ فعلى المنظمة أن تُضاعف من جهودها لتكفل طيّ هذه الصفحة إلى الأبد.

١٣ - وقال إنه من المهم أولا إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات شعوب الأقاليم أنفسهم من خلال إيجاد الصيغة والتوقيت المناسبين لإكمال إنهاء الاستعمار في كل إقليم على حدة. ويجب، من ناحية ثانية، على السلطات القائمة بالإدارة أن تعمل مع اللجنة الخاصة في جو ملؤه التعاون والواقعية السياسية والمرونة. فتعاون حكومة نيوزيلندا مع بعثة الأمم المتحدة الزائرة الأخيرة إلى توكلو، ودعم المملكة المتحدة لتنظيم حلقة العمل الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي التي عُقدت لأول مرة في إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي هو أنغيلا، يمثلان نموذجي تعاون يُحتذي بهما. وينبغي إيفاد المزيد من بعثات الأمم المتحدة الزائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل جمع المعلومات الأساسية حول الظروف في الأقاليم وعن آمال وتطلعات شعوبها فيما يخص وضعهم في المستقبل. ولهذه الدواعي، يتطلع بلده إلى عقد المزيد من الحلقات الدراسية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٤ - وباعتبار بلده عضوا مؤسسا بالأمم المتحدة وباللجنة الخاصة، فإنه يؤكد تمسكه بالمثل النبيلة المُكرسة في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والتزامه بتحقيق هدف إنهاء الاستعمار.

١٥ - **السيد ماكيه** (نيوزيلندا): قال إنه يود أن يسترعي الانتباه إلى التطورات الأخيرة المتعلقة بالحالة في توكيلاو، وهو إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي لا تزال نيوزيلندا تتحمل المسؤولية عنه. ومنذ السنة الماضية، تطور ''إطار العلاقة'' إلى وثيقة تُدعى البيان المشترك بشأن مبادئ الشراكة بين نيوزيلندا وتوكيلاو، وهي وثيقة سياسية بحكم طبيعتها أكثر مما هي قانونية، ترمي إلى إعطاء الإقليم بعض الثقة في مسيرته نحو تقرير المصير. وقد أجاز كل من مجلس الفونو العام لتوكيلاو وحكومة نيوزيلندا نص البيان الذي سيجري التوقيع عليه أواخر هذا العام في توكيلاو.

١٦ - وتم التوصل أيضا إلى اتفاق بشأن إنشاء الصندوق الاستئماني لتوكيلاو الذي قدمت إليه فعلا نيوزيلندا وتوكيلاو تبرعات تزيد قيمتها على ٦ ملايين دولار نيوزيلندي (٣,٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة). وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، تولت توكيلاو المسؤولية عن كامل القرارات المتعلقة بميزانيتها. وتم إيفاد أحد موظفي الخدمة العامة بنيوزيلندا في مهمة مدتها سنتين لمساعدة الخدمة العامة في توكيلاو على وضع نظم جديدة للإدارة المالية وعلى تدريب الموظفين.

١٧ - وفي الوقت نفسه، درس مجلس الفونو العام مقترحا يقضي بتفويض سلطات الحاكم إلى المجالس القروية بدلا من مجلس الفونو العام، كما هو الحال في الوقت الراهن. وقد وافق مجلس الفونو العام على تحديد تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موعدا لنقل تلك السلطات. وإذا أخذت الأمور مجراها العادي، فستُمنح المجالس القروية بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ المسؤولية عن كامل الخدمات العامة على المستوى القروي. وبالمقابل، ستُفوض المجالس القروية إلى مجلس الفونو

العام مسؤولية اتخاذ القرار على الصعيد الوطني. وبتعاون وثيق مع المجالس القروية الثلاثة، وبدعم من مجلس الفونو العام، تقوم حاليا لجنة تحقيق باستعراض قدرة المجالس القروية على إدارة خدماتها العامة في مجالات رئيسية كالصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية والنقل البحري. ويقدم مستشارون متخصصون من نيوزيلندا المساعدة إلى الخدمة العامة في توكيلاو في مجالات مثل الصحة والتعليم والصيد والتنمية الاقتصادية. ومن شأن تعزيز قدرات الخدمات العامة أن يعزز ثقة شعب توكيلاو في مؤسساته ويشجعه على المضي قدما على درب تقرير المصير.

١٨ - وكشرط أولي يلزم في المقام الأول إعداد برنامج إعلامي عن الخيارات الثلاثة المتاحة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وهي: الاندماج، الحكم الذاتي في إطار ارتباط حر، والاستقلال. وستعمل حكومة نيوزيلندا، بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل جمع المعلومات على النحو المناسب، وفي أقرب الآجال. وقد شاركت توكيلاو في تلك العملية، ومن المُشجع أنها نظمت مجموعة من حلقات العمل الدستورية وأن مزيدا من حلقات العمل والمشاورات الأخرى ستتبع وضع البرنامج الإعلامي المتعلق بالخيارات الثلاثة.

١٩ - **السيدة مولامولا** (جمهورية تترانيا المتحدة): بعد أن أعلنت تأييدها لتقرير اللجنة الخاصة، شددت على القيمة الرمزية للحلقة الدراسية التي عُقدت لأول مرة في إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي - أنغيلا - بموافقة السلطة القائمة بالإدارة. وهو ما يضرب مثلا يُحتذى به. وأضافت أنه من نافل القول إنه من دون التزام السلطة القائمة بالإدارة، ستبقى جهود اللجنة الخاصة عبثا لا طائل من ورائه. ومع أخذ ذلك الاعتبار في الحسبان، ينبغي للسلطة القائمة بالإدارة أن تعمل في شراكة مع اللجنة الخاصة للدفع قدما بعملية إنهاء الاستعمار. وعلى هذا النحو، سيتم تنشيط أعمال الجمعية العامة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار، ولن يكون ثمة ما يستدعي التخلي عن اللجنة الخاصة التي لم تُكمل بعد مهمتها.

٢٠ - وقالت إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تُراجع النهج الذي تتبعه، مثلما طلب إليها ذلك ممثلو شعب أنغيلا المنتخبين، عن طريق وضع آلية عملية لتنفيذ الإعلان. وفي هذا الإطار، وضعت اللجنة الخاصة برنامج إجراءات قائم على برنامج عمل إفرادي، يُحدد أهداف التعامل مع الأقاليم الستة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي قبل نهاية العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

٢١ - وأضافت أن مسألة الصحراء الغربية التي تعد آخر معقل للاستعمار في أفريقيا لا تزال تشكل تحديا كبيرا. وقالت إن موقف بلدها هو أنه لا يمكن، بأية ذريعة سياسية، المساس بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. وأضافت أن الحل الناجع الوحيد يكمن في تنظيم استفتاء مثلما وافق عليه الطرفان. وقالت إن خطة السلام موجودة فعلا، وإن المقترح الأخير للأمين العام ومبعوثه الشخصي يفتح طريقا للتقدم نحو الأمام. أما ما هو مطلوب من الطرفين، فهو إظهار الإرادة السياسية. ومن واجب المجتمع الدولي أن يكون على مستوى الحدث، ويدعم حق الشعب الصحراوي الذي حُرم لحد الآن من حقه في تقرير المصير. ولقد حان الوقت لكي تتحرك المنظمة إن هي أرادت صون مصداقيتها في الدفاع عن السلام والعدالة.

٢٢ - وقالت إن الحلقة الدراسية المعقودة في أنغيلا تظهر أن الشعوب في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وممثليها المنتخبين ليسوا على دراية كاملة بالخيارات المتاحة لهم لإعمال حقهم في تقرير المصير. فمن اللازم تثقيفهم بتلك الخيارات حتى يتمكنوا من اتخاذ قرار واع ومستنير. فيحق لهم وحدهم تقرير المستقبل الذي يريدون لأنفسهم. وينبغي

لإدارة شؤون الإعلام أن يقوم بالمزيد من أجل نشر المعلومات المتعلقة بدور المنظمة في النهوض بعملية إنهاء الاستعمار.

٢٣ - ومن اللازم أيضا أن تُدمج على نحو كامل توصيات الحلقة الدراسية لأنغيلا وغيرها من الحلقات الدراسية الإقليمية والبعثات الزائرة في أعمال الجمعية العامة. وتكتسي البعثات الزائرة أهمية جوهرية لأنها تُمكّن من استعراض التطورات في الأقاليم وإطلاع شعوبها على الخيارات المتاحة لها. ومن شأن أي عمل يمس بهذه البعثات أن يُقوّض ولاية اللجنة الرابعة ودور الأمم المتحدة. ويقتضي الأمر بالتالي القيام بكل ما أمكن للإبقاء على تلك البعثات.

٢٤ - وفي الختام، شددت على أنه كان بالإمكان إنجاز مهمة إنهاء الاستعمار لو التزمت السلطات القائمة بالإدارة بتعهداتها الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة. فالمسألة برمتها تتلخص في تقرير المصير؛ ومن الواجب أن تتخذ شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قرارا مستنيرا بشأنها.

٢٥ - **السيدة شيويفا** (ناميبيا): قالت إنه منذ إنهاء استعمار تيمور-لشتي في عام ٢٠٠٢، لم يتحقق أي تقدم ملموس في بقية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومع ذلك، فإن اللجنة الخاصة لم تتوان عن بذل جهودها الحثيثة من أجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة. وقالت إن من بين الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة تعزيز جهود إنهاء استعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. لذا، فإن وفده يُعرب عن أسفه لسعي بعض الأطراف، بذريعة إعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة، إلى إلغاء اللجنة الرابعة، وهو ما من شأنه أن يُقوض عملية إنهاء الاستعمار، ويُحول الأمم المتحدة عن مسار المهمة الموكلة إليها.

٢٦ - ونظرا لكون بلده قد مر بنفس التجربة، فلن يسعه إلا أن يؤيد بكل قوة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وهي تنشد الحرية والاستقلال تحت مظلة الأمم المتحدة.

٢٧ - وتظل مسألة الصحراء الغربية تثير بالغ القلق ليس بالنسبة لناميبيا وأفريقيا فحسب، بل وخاصة أيضا بالنسبة للشعب الصحراوي الذي مافتئ يرزح زهاء ثلاثة عقود تحت الاحتلال الأجنبي. فمن واجب الدول الأعضاء أن تؤيد تأييدا كاملا تطلعات هذا الشعب إلى الحرية.

٢٨ - ويجدد وفده دعمه للأمين العام ولمبعوثة الشخصي وممثله الخاص ومعاونيه في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في جهودهم الحثيثة من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي لمسألة الصحراء الغربية يقوم على أساس خطة الأمم المتحدة للتسوية. ودعا وفده الطرفين إلى قبول مقترح بيكر والشروع في تنفيذه حيث يمثل صيغة ناجعة للتسوية السلمية لمسألة الصحراء الغربية.

٢٩ - وتابع يقول إن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا تفتأ تُعوّل على الأمم المتحدة كي تجعل من الحرية والاستقلال أمرا واقعا بالنسبة لجميع شعوب العالم. فمن الواجب تحقيق هذا الهدف الذي يكرسه ميثاق الأمم المتحدة.

٣٠ - **السيد موسامباشيم** (زامبيا): قال إن بلده يواصل تشبثه بدعم عملية إنهاء الاستعمار وتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. فينبغي لشعوب العالم جميعها أن تنعم بالحرية وتتمتع بحقها الثابت في تحقيق المصير والاستقلال. وأثنى على الجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل الشخصي للأمين العام التي تُوجت باتفاقات هوستن سنة ١٩٩٧ وبخطة تنفيذ مفصلة قدمها الأمين العام تتعلق بتنظيم استفتاء في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، لكنه أعرب عن أسفه لفشل الطرفين في مكافأة تلك الجهود.

٣١ - وقال إن مسألة الصحراء الغربية تظل بالنسبة لزامبيا مسألة إنهاء استعمار. فالصحراء الغربية ليست إقليما في بلد، بل إنها بلد يستعمره بلد آخر. وقد دأبت الجمعية العامة، منذ عام ١٩٦٥، على تأكيد الحق الثابت للشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال.

٣٢ - ويظل بلده مقتنعا بأن خطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة هي الإطار الأوحد الذي يُمكّن الشعب الصحراوي من إعمال ذلك الحق. ورغم تلك القناعة، فإنها ترحب بخطة السلام الجديدة التي اقترحها المبعوث الشخصي للأمين العام، لأنها تعطي نفسا جديدا من شأنه أن يقود إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع. وينبغي أن تمنح الحرية للشعب الصحراوي كي يمارس حقه في تقرير المصير، وألا يُكره على الاندماج القسري. وستواصل زامبيا دعمها لتطلع الشعب الصحراوي إلى تقرير المصير والاستقلال.

٣٣ - **السيد يحيى** (الجماهيرية العربية الليبية): ذكّر بأن الجمعية العامة قد أعلنت في قرارها ٥٥/١٤٦ الفترة الفاصلة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ عقدا دوليا ثانيا للقضاء على الاستعمار، وأهابت بالدول الأعضاء أن تُضاعف جهودها من أجل تنفيذ خطة العمل الواردة في تقرير الأمين العام (A/56/61). لكنه لم يُنجز سوى القليل من كل ذلك. وقال إنه يقدر بالتأكيد كون المملكة المتحدة قد تعاونت من أجل عقد الحلقة الدراسية في أنغيلا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، وأن نيوزيلندا أظهرت استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة بشأن مسألة توكيلاو، بسماحها لقيام بعثة زائرة بتفقد المنطقة سنة ٢٠٠٢ للاطلاع المباشر على الحالة في الميدان. لكنه أضاف أنه ما زال يتعين على السلطات القائمة بالإدارة فعل المزيد لأنه يلزمها، كما أظهر ذلك ممثلو الأقاليم في مداخلاتهم أثناء الحلقة الدراسية في أنغيلا، أن تتخذ تدابير ملموسة لضمان نقل السلطات إلى الأقاليم، مما يستلزم مساعدات اقتصادية وتقنية وثقافية كبيرة لإقامة مؤسسات وهياكل أساسية تمكن الأقاليم من الحكم الذاتي وتسمح لها بنيل الاستقلال.

٣٤ - وفيما يتعلق بالأقاليم الخاضعة للوصاية، فمن المهم أن تمنح السلطات القائمة بالإدارة شعوب تلك الأقاليم فرصة حقيقية لتقييم تطلعاتها إلى الحرية والاستقلال وتقرير خيارها بدلا من السعي إلى إلزامها إلى الأبد بقوانين ستحول السكان إلى مواطنين من رعايا تلك الدول. وقال إن حق الشعوب في تقرير المصير مقدس، ومن الواجب بذل كل جهد لكفالة أن تتمكن الشعوب المعنية من تحقيق تطلعاتها. وفي هذا الصدد، أهاب بجميع البلدان المعنية أن تراعي التوصيات الصادرة عن الحلقة الدراسية المعقودة في أنغيلا.

٣٥ - وحتى تتمكن تلك الشعوب من ممارسة حقها في تقرير المصير، يتعين على السلطات القائمة بالإدارة أن تمتنع عن القيام بمناورات عسكرية داخل تلك الأقاليم، وعن استخدام تلك الأقاليم كقواعد، لا سيما من أجل شن هجمات على دول أخرى. ويتعين عليها كذلك أن تحافظ على البيئة والموارد المعدنية لتلك الأقاليم، وأن تستغلها لمصلحة شعوب تلك الأقاليم، الذين يجب أن يعاملوا وفق ما يقتضيه القانون الدولي والأعراف الدولية.

٣٦ - وفي الختام، قال إنه يؤيد فكرة توفير الوسائل اللازمة للجنة الخاصة من أجل تنفيذ الولاية التي عهدت بها إليها الجمعية العامة، مضيفا أنه سيعترض على أية محاولات لإضعافها.

٣٧ - **السيدة أوغنيانوفاتش** (كرواتيا): تولت الرئاسة

٣٨ - **السيد قبطاني** (تونس): قال إن حصول ما يزيد على مائة بلد على السيادة الوطنية خلال العقود الأربعة الماضية يمثل إنجازا مهما للأمم المتحدة. بيد أنه رغم أهمية التقدم الذي أحرز خلال العقد الماضي في مجال القضاء على الاستعمار، فإنه ما زال ثمة الكثير مما يلزم القيام به للقضاء

كليا على هذه الآفة. فاللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار لا يزال أمامها دور مهم تضطلع به في هذا المجال.

٣٩ - وقال إن إعلان العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار يمثل إطار سياسيا مهما لدعم جهود المجتمع الدولي، والجهود التي تبذلها، بدعم من الأمم المتحدة، شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والسلطات القائمة بالإدارة، لمساعدة تلك الأقاليم على إعمال حقها في تقرير المصير.

٤٠ - وقال إن من المفيد أيضا تعزيز التعاون بين اللجنة الخاصة والسلطات القائمة بالإدارة بهدف إيجاد طرق مُبتكرة لإعادة تنشيط عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم الستة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتمكين الأمم المتحدة من طي تلك الصفحة غير المكتملة من التاريخ.

٤١ - وأضاف أن وفده يحث إدارة شؤون الإعلام على بذل جهود إضافية لنشر المعلومات الموجهة أكثر من غيرها إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والتي تركز على الخيارات المتاحة لها. وقال إن نشر المعلومات وإيفاد البعثات إلى الأقاليم وعقد الحلقات الدراسية الإقليمية تُعدّ كلها وسائل فعالة في توطيد تطلعات الشعوب المحلية. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يرحب بالنجاح الذي حققته الحلقة الدراسية الإقليمية الأخيرة التي عُقدت في أنغيلا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣.

٤٢ - وقال إنه من الواجب إعطاء نفس جديد للأعمال الرامية إلى إنهاء الاستعمار، والتي هي من مسؤوليات المجتمع الدولي، معربا عن الأمل في أن يعزز المجتمع الدولي جهوده في ذلك الاتجاه، مما يسمح له بتخصيص وقت أكبر للتحديات التي تطرحها الألفية الجديدة.

٤٣ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): قال إنه رغم صدور العديد من القرارات عن الجمعية العامة، ورغم الجهود الحثيثة التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن مسألة الصحراء الغربية لا تزال على جدول الأعمال. وأشار إلى أن السنة الماضية تميزت بإعمال شعب تيمور-لشتي لحقه الكامل في تقرير المصير والاستقلال. وقال إنه سيكون أمرا رائعا لو تتمكن اللجنة في دورتها القادمة من الاحتفال بممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير.

٤٤ - وأضاف قائلا إن وجود علاقة عمل بين الصحراء الغربية والمغرب وإطلاق جبهة البوليساريو سراح ما يزيد على ٢٠٠ محتجز مغربي يمثل مبعث تفاؤل لدى وفده. وأضاف أنه ينبغي أن تُهنّأ جبهة البوليساريو على اتخاذ تلك الخطوة الهامة في اتجاه السلام، ولكن يتعين على المغرب وجبهة البوليساريو أن يزيدا من تعاونهما مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتحديد مصير الأشخاص المختفين منذ اندلاع الصراع. فتسوية تلك المسألة العالقة لن تكون إلا عاملا مساعدا على بناء الثقة. وعبّر عن الأمل في أن تُظهر الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين إرادتها السياسية من أجل إيجاد حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية.

٤٥ - وقال إن وفد جنوب أفريقيا يرحب بقرار مجلس الأمن ١٤٩٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الذي من شأنه أن يُمكّن من استئناف المفاوضات لبلوغ ذلك الهدف. كما يؤيد أيضا خطة السلام التي عرضها المبعوث الشخصي للأمين العام، ويُثني على دعوة الأمين العام إلى جميع الأطراف من أجل العمل على نحو بنّاء لتنفيذ تلك الخطة.

٤٦ - ومضى يقول إن وفده يشعر ببالغ القلق إزاء تصاعد وتيرة العنف في الشرق الأوسط، مُهيبا بالمجتمع الدولي أن يضع حدا لذلك. وأضاف أنه يجب على إسرائيل أن تُنفذ جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن تنفيذا كاملا من

خلال وضع حد للاحتلال الأجنبي، كيما يتمكن الشعب الفلسطيني من إعمال حقه الثابت في تقرير مصيره. وقال إن السبيل الوحيد لضمان السلام هو إقامة دولتين جنبا إلى جنب، وعاصمتهما القدس، تتمتع كل منهما بالسيادة الكاملة وبحدود آمنة.

٤٧ - وقال إنه يود أن يكرر، في الختام، أن بلده، نظرا إلى تشبثه بالمُثُل التي يُجسدها تقرير المصير والاستقلال، وبتحقيق آمال الشعوب وتطلعاتها، يولي أهمية خاصة لاستعادة العراق استقلاله السياسي وسيادته وسلامة أراضيه. ذلك أن حق تقرير المصير يمثل خير ضامن للسلام بين الأمم.

٤٨ - **السيد غوتيريس** (تيمور - ليشتي): أخذ الكلمة أمام اللجنة الرابعة لأول مرة منذ استقلال بلده، فشكر الأمانة العامة على عملها المتميز وعلى ما أبدته من احتراف والتزام. وقال إنه بفضل الجهود التي بذلتها العديد من البلدان والشخصيات السياسية والدينية والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وشعب بلده، أصبحت تيمور - ليشتي بلدا حرا وديمقراطيا.

٤٩ - واسترسل يقول إن اللجنة الرابعة حققت نجاحا لافتا. لكن لا تزال ثمة قائمة تضم ١٦ بلدا، معظمها دول جزرية مستضعفة في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، ينبغي تعزيز ممارستها لحقها في تقرير المصير.

٥٠ - وأضاف يقول إن تقرير اللجنة الرابعة (A/58/23) قد أبرز بعض أوجه التقدم الذي أحرزته السلطات القائمة بالإدارة، وبعض المبادرات الجديدة. ومضى يقول إن وفده يرحب بزيارة بعثة الأمم المتحدة إلى توكيلاو بدعوة من نيوزيلندا وممثلي الإقليم. كما يهنئ أيضا المملكة المتحدة وأنغيلا على تنظيمهما الناجح للحلقة الدراسية الإقليمية. فهذه المبادرات التاريخية تسهم في تحقيق فهم أفضل لاحتياجات الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري وتطلعاتها، عن طريق تهيئة المترلة المطلوبة في عالم يطبعه التنافس الشديد والعولمة. وقال إن الدور الذي اضطلعت به السلطة القائمة بالإدارة كان حاسما في حصول تيمور - ليشتي على الاستقلال.

٥١ - وعبّر عن الأمل في أنه بحلول نهاية العقد الثاني، ستكتمل أعمال إنهاء الاستعمار، وستتمتع البلدان والشعوب بحقوقها في السيادة.

٥٢ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، قال إن وفده، الذي ماانفك يراقب عن كثب كفاح الشعب الصحراوي منذ السبعينات، يرحب بكون قادة جبهة البوليساريو قد قبلوا خطة بيكر. وأثنى على الدور الذي اضطلع به وزير الخارجية الأسبق من أجل إحلال السلام في تلك المنطقة المضطربة. كما رحب وفده أيضا بقرار قيادة جبهة البوليساريو إطلاق سراح مجموعة جديدة من سجناء الحرب المغاربة، وبكون الطرفين ظلا متمسكين بوقف إطلاق النار.

٥٣ - وفي الختام، ناشد وفده الأمين العام ومجلس الأمن أن يواصلا البحث عن تسوية تنسجم مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

٥٤ - **السيد مونغارا موسوتسي** (غابون): عبّر عن تقديره للأمين العام لما قام به من جهد مضن للتوصل إلى حل سياسي متفاوض عليه ودائم يمكن أن يقبل به الطرفان المعنيان من أجل تحقيق تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الصحراء الغربية، ولا سيما لاقتراحه مشروع الاتفاق الإطاري في حزيران/يونيه ٢٠٠١ الذي سيمنح سكان الصحراء الغربية الحق في انتخاب هيئاتهم التنفيذية والتشريعية الخاصة بهم وممارسة صلاحيتها التامة في مجالات بعينها. بيد أن المشروع لم تقبل به إلا المملكة المغربية.

٥٥ - وقال إن وفده الذي يرى أن خطة السلام المقترحة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لا تخلو من أوجه إيجابية، وإن

كانت صعبة التنفيذ لكونها تنطوي على مخاطر، يعتبر أن الجمعية العامة لا يمكن إلا أن تُشجع الطرفين على مواصلة مفاوضاتهما للتوصل إلى حل يقبلان به معا، دون التدخل في المهمة التي عهد بها مجلس الأمن إلى الأمين العام ومبعوثه الشخصي.

٥٦ - **السيد سنغي** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن نتائج العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار تتسم بكثير من أوجه القصور. بيد أنه بتوفر التعاون الكامل من جانب السلطة القائمة بالإدارة والدول الأعضاء بالأمم المتحدة، يمكن إنجاز برامج العمل لكل واحد من الأقاليم الستة عشر قبل نهاية العقد الجديد. ويتعين على جميع الأطراف المعنية أن تفكر مليا وتبتكر سبلا تساعد الشعوب المغلوبة على أمرها على التخلص من نير الاستعمار.

٥٧ - وفي ذلك الصدد، فإن حكومة بلده تؤيد تأييدا كاملا برامج العمل التي وُضعت لكل إقليم، والتي من شأنها أن تُمكّن شعوب الأقاليم من تحديد مستقبلها.

٥٨ - وقال إنه ينبغي أن تكون تجربتا كالدونيا الجديدة وتوكيلاو بمثابة دليل يُرشد التعاون بين اللجنة الخاصة والسلطات القائمة بالإدارة. وعبّر وفده عن الأمل في أن تسود نفس الروح البنَّاءة التي أبانت عنها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، بصفتهما سلطتين قائمتين بالإدارة، التعامل مع الأقاليم الأخرى الخاضعة لولايتيهما على التوالي.

٥٩ - وأضاف أن بعثة الأمم المتحدة التي زارت توكيلاو عام ٢٠٠٢ قد تمكنت من تحديد الإرادة السياسية للسكان.

٦٠ - وقال إن اللجنة الخاصة قد شرعت أيضا في مشاورات غير رسمية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فيما يخص ساموا الأمريكية، وغوام، وبيتكرن، وأنغيلا، وجزر كايمان وجزر تركس وكايكوس، وسانت هيلانة وأقاليم أخرى في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي.

٦١ - وأضاف قائلا إن الأعمال المتعلقة بكاليدونيا الجديدة قد بدأت في إطار اتفاقات نوميا، وأنها تشهد تقدما بدعم من قادة منتدى جزر المحيط الهادئ. وينبغي أن تسهر اللجنة الخاصة والدول الأعضاء بالأمم المتحدة على كفالة أن يتمكن شعب الكاناك من ممارسة حقه في تقرير المصير.

٦٢ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، يرى وفده بأن الإرادة السياسية للأطراف المعنية هي وحدها التي ستمكن من دفع عجلة العملية. وقال إنه بتعين على الأطراف أن تضع مصالح الشعب الصحراوي فوق كل اعتبار من أجل تمكينه من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير.

٦٣ - وقال إن وفده يؤيد تأييدا كاملا المقترحات الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها، لكنه يرى أن من الواجب أن تنفذ تلك الإصلاحات على نحو شامل وبموافقة الدول الأعضاء. فكل عملية تنشيط أو إصلاح للأمم المتحدة يجب أن تتوخى تعزيز أعمال المنظمة وليس تخريب ما سبق إنجازه. فيجب عدم التضحية بمصالح شعوب الأقاليم الستة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي على مذبح الإصلاح.

٦٤ - واختتم قائلا إنه نظرا لأن العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار سينتهي في عام ٢٠١٠، فلم يبق للجنة سوى سبع سنوات لإنجاز أعمال إنهاء الاستعمار فيما يتعلق بالأقاليم الستة عشر المتبقية. وبالتالي، فعليها أن تبادر بالاعتكاف على تلك المهمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.